واقع وآفاق الإقتصاد الجزائري في ظل تجدد الأزمات النفطية – دراسة مقارنة لبعض الدول الخاسرة والرابحة

The reality and prospects of the Algerian economy in light of the renewal oil crisis- Comparative study of some of the losing and profitable countries

د. كرمي مليكة
جامعة البليدة 2

ملخص

شهد العالم في الآونة الأخيرة و منذ سبتمبر 2014 بالتحديد أزمة نفطية جديدة هزت العالم و قسمت الدول بين فريقين فريق خاسر يتمثل في الدول المصدّرة للبترول على الخصوص و فريق رابح يشمل الدول المستوردة لهذا النوع من مصادر الطاقة. و الجزائر كونها بلد يقتصر اقتصادها لحدّ الآن على الاقتصاد الريعي قد تضرر بشكل كبير من جراء هذه الأزمة في انتظار التنويع في الاقتصاد و تجديد الاستراتيجيات.
الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري ;الأزمة النفطية ;الرابح والخاسر.

ABSTRACT:

The world has seen in recent times, and since September 2014 specifically new oil crisis shook the world and nations were divided between two teams losing team is the Petroleum Exporting Countries in particular and the winner team includes importing countries for this type of energy sources. And Algeria being the country's economy is limited so far to the rentier economy has been affected significantly by the crisis in waiting for diversification of the economy and restoration strategies.
Key words: Algerian economy; oil crises; winner and loser

Résumé:

Le monde et depuis septembre 2014 a connu une nouvelle crise pétrolière qui a dévisé le monde entre deux équipes une équipe perdante presenter par les pays exportateurs de pétrole en particulier et l'autre l'équipe gagnante qui inclut les pays importateurs pour ce type de source d'énergie. L'Algérie en tant que pays dont l'économie est jusqu'ici limitée à l'économie pétroliére cette dernière a été durement touchée par cette crise, en attendant la diversification de l'économie et le renouvellement des stratégies.
Mots clés: l'économie algérienne; la crise pétrolière ;gagnant et perdant.

مقدمة

مر الإقتصاد الجزائري بعدة أنظمة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، حيث تبنت الجزائر النظام الإشتراكي مباشرة بعد الإستقلال، فكانت الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تحت سيطرة الدولة معتمدة في ذلك على قطاع واحد (المحروقات) فركزت اهتماماتها على هذا الأخير من أجل تلبية حاجات الأفراد دون الوقوف على مساوئ هذه السياسة التي تركز على قطاع واحد دون القطاعات الأخرى. و على الرغم من مرور سنوات عديدة و تغير الوضعية الاقتصادية الداخلية و الخارجية إلا أن السياسة المتبعة بقيت نفسها و المشكل الذي يزيد الوضعية سوءا التغير الذي طال أسعار البترول و بخاصة بعد الأزمة الأخيرة في سنة 2014. من خلال ما سبق يمكن معالجة الموضوع بطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمة الأخيرة و استمرار انخفاض أسعار البترول؟

للإجابة على إشكالية الدراسة، صيغت الفرضيات التالية:

الفرضيات:

- الإقتصاد الجزائري لا يزال عقيم كونه لا زال يركز على قطاع المحروقات دون القطاعات الأخرى؛
- هناك إمكانية في استغلال الطاقات المتجددة كبديل لنفاذ البترول أو في حال استمرار انخفاض أسعاره؛
- السياحة و الزراعة قطاعان يشكلان الورقة الرابحة للنهوض بالاقتصاد الجزائري في ظل استمرار الأزمة النفطية؛
- الاقتصاد في النفقات في ميزانية الدولة في كل القطاعات دون استثناء يسهم في تجاوز الأزمة النفطية.

أولاً: مدخل إلى الإقتصاد الجزائري

قبل الدخول إلى لبّ الموضوع وجب التطرق إلى الاقتصاد الجزائري .أهم خصوصياته، المراحل التي مرّ بها للوقوف في الأخير على الأزمة النفطية و آثارها السلبية عليه.

1- نشأة وتطوير الاقتصاد الجزائري :

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الإستراتيجية بالتالي تغير القرارات والأنظمة، وتعتبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف قطاعاتها القلب النابض للاقتصاد الوطني، بالرغم من أنها كانت ولازالت مختبرا للعديد من التجارب والأنظمة المستوردة. إن الواقع الحالي للتسيير في الاقتصاد الجزائري يلزم علينا الرجوع إلى الحقيقة التاريخية الماضية لتفسير الوضعية المتوصل إليها حاليا ويختصرها الباحثين فيما يلي:

✓ **مرحلة التسيير الذاتي للاقتصاد الجزائري:**

و هذه المرحلة التي أعقبت الاستقلال مباشرة و امتدت إلى حوالي 1965 أو المؤسسة المسيرة ذاتيًا وترجع إلى التوجهات السياسية التي كانت سائدة آنذاك و كانت تطغى عليها فكرة التوجه الاشتراكي و تتصدر الاستراتيجيات آنذاك تأميم الاحتكارات الأجنبية و كذا بعث مؤسسات عمومية بدلها لتعزيز التنمية كركيزة لتعزيز الاقتصاد الوطني.[1]

✓ **مرحلة التسيير الاشتراكي للاقتصاد الجزائري:**

[1] - بن عنتر عبد الرحمان، **"مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و آفاقها المستقبلية "**، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني ،جوان 2002،ص ص .2-3.

تميز بهيمنة الدولة على كل المجالات الاقتصادية مركزة على المؤسسات العمومية لتنفيذ سياستها مع الاتكال على إيرادات قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع في تلك الفترة لكن بدأت بوادر الأزمة النفطية التي عرفتها الجزائر حديثة الاستقلال في الفترة 1989/1986. [1]

✓ **مرحلة التسيير الرأسمالي (الحر) للاقتصاد الجزائري:**

جاء ت في التسعينات بعد إعادة الهيكلة و تحقيق الاستقلالية في مجال التسيير من خلال تعزيز النظام الديمقراطي و لا مركزية التسيير أو بعبارة أخرى الخوصصة التي تعتمد أساسًا على: تحرير المؤسسة من التدخل المباشر للدولة بالإضافة إلى الاستقلالية المالية من خلال ربط علاقات مباشرة بين البنك و المؤسسة ،تحرير الأجور و تحرير التجارة الخارجية.[2]

2- مميزات النظام الاقتصادي الجزائري:

يعدّ الاقتصاد الجزائري اقتصادًا ريعيًا (Economie de rente) ومصدره الأساسي المحروقات مما نتج عنه اختلالاً في بنية الاقتصاد الوطني و يعزى هذا التخلف بحسب الباحثين إلى عناصر متعددة أهمها:

- السوق الموازية (يمثل حوالي 20- 25% من الناتج الداخلي الخام)؛
- التأخر المسجل في مجال القطاع البنكي والمصرفي؛
- نزيف الإطارات وهروب الأدمغة نحو الخارج، حيث تقدر الخسائر من جراء هذا النزيف أكثر من 8 ملايير دولار.[3]

أما فيما يخص خصوصيات الاقتصاد الجزائري فيمكن تلخيصها في العناصر الموالية:

أ- **اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات :**

يحتل قطاع المحروقات مكانة جد هامة في الإقتصاد الوطني فمجمل صادراته تكمن في المحروقات التي تسمح له بجلب العملة والتي بدورها تساهم في التطور الإقتصادي، إذ تمثل منتجات النفط والغاز (97.5%) من إيرادات الدولة، ومن 25%إلى 30% من إجمالي الناتج المحلي ما من شك أن هذه النسب الكبيرة عكست إختلالا مقلقا في الاقتصاد الوطني لدى صانعي القرار ، والتي كان لها الأثر السلبي على الإقتصاد وسعيًا من الجزائر لتدارك الوضع عملت على تطوير الإقتصاد بزيادة إسهامات مختلف القطاعات، ولجأت الجزائر إلى إقامة علاقات الشراكة الأجنبية في العديد من الميادين وخاصة قطاع المحروقات للمحافظة على توازن الإقتصاد.[4]

---

[1] - كربالي بغداد ،**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**،مجلة ا العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد 8،2005 ،ص 2.

[2] - الطيب داودي، **"تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"**، مجلة المفكر ،العدد الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،ص ص .145-146.

[3] - الاقتصاد الجزائري ، المحملة من الموقع :.www.sidiamer.com

[4] - بن مسعود محمد، **"الشراكة الأجنبية و نقل التكنولوجيا"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر، ص 112 – 113.

ب- المحروقات تتصدر قائمة صادرات الجزائر:

إن صادرات المحروقات التي مازالت تشكل أهم المبيعات الجزائرية للخارج بلغت نسبتها حوالي 95.59 % من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية و التي قدّرت بـ 15.70 مليار دولار خلال 2014 سنة مقابل 16.85 مليار دولار في 2013 مسجلة إنخفاضاً ب 6.81%. نتيجة تصاعد التوترات الإقليمية أو الجغرافية و الإضطرابات الأمنية في العراق و ليبيا. أنتجت الجزائر ما يقرب 600.000 برميل يوميا من السوائل النفطية غير الخام، والتي لم يتم تضمينها في حصتها في أوبك، بلغ متوسط إجمالي إنتاج النفط في الجزائر تقريباً 1.8 مليون برميل / في عام 2013 : [1]

الشكل رقم01"صادرات الجزائر من النفط الخام –عام 2013 "

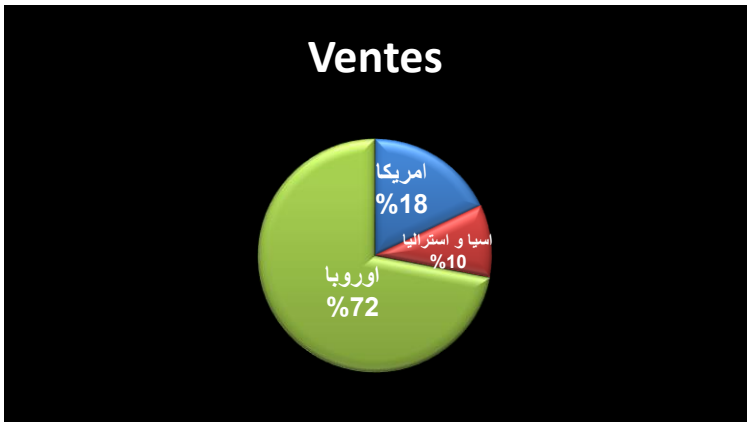

Resource: US, Energy Information Administration Global Trade Atlas and FACTS Global Last updated July 24, 2014.

كما أن الجزائر تصدر النفط الخام معظمه خفيف حيث صدرت حوالي 750.000 برميل/ يوميا من النفط الخام في عام 2013، 72 % منها أرسلت إلى أوروبا وما قيمته (18%) إلى أمريكا و(10%) إلى أسيا واستراليا، و تصدرت الولايات المتحدة حصة الأسد من النفط الخام لمدة عشر سنوات تقريبا حتى عام 2013 ،و لكنها ما فتئت تنخفض في السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة الصادرات لهذا البلد 29.000 برميل / يوميا في عام 2013.[2]

ت- صادرات الغاز الطبيعي في الجزائر:

تشير التقديرات الأخيرة إلى انخفاض مستوى الصادرات من الغاز الطبيعي الجزائري إلى 1.5 تريليون قدم مكعب في عام 2013 بحوالي أكثر من 10% عن عام 2012. وتواجه الجزائر ضغوطا لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي مع مشاريع جديدة لتلبية

---

[1] - التقرير الإحصائي السنوي، صندوق النقد الدولي، 2014.

[2] -US .Energy Information Administration country Analysis, Brief, Algeria, Last updated, july 24, 2014, p9

تزايد الطلب المحلي والوفاء بالتزاماتها التعاقدية طويلة الأجل لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا.، عرض تعديلات القانون 2013[1]:

- ✓ فرض الضرائب على أساس الربح ، بدلا من معدلات الضرائب؛
- ✓ تسمح التعديلات أيضا لمرحلة أطول للتنقيب عن الموارد غير التقليدية (11 عاما مقارنة ب 7 سنوات للموارد التقليدية) وتعمل لفترة أطول / فترة الإنتاج بين 30 و40 سنة للهيدروكربونات السائلة والغازية غير التقليدية ،على التوالي (مقارنة ب 25 و30 عاما للسوائل والغاز التقليدية على التوالي).

وتواجه الجزائر أكبر تحدي بالنسبة للغاز الطبيعي حيث حسب الخبير النفطي مراد برور أصبح غير تنافسي في السوق الأوروبية بسبب وجود منافسين كبار للغاز الجزائري وهما روسيا التي تسيطر على 23% من السوق الأوروبية وقطر التي ضاعفت حصتها خلال سنتين، وهو ما يفرض على الجزائر أن تكون فاعلا وليس مجرد عنصر بسيط في سوق تتحول بسرعة فائقة، مشدداً على ضرورة إعادة النظر في الغاز الصخري والزيت الصخري مع ضرورة الإندماج في هذه الصناعة التي تتطلب التحكم في التكنولوجي الحديثة. [2]

ثانيا / واقع و آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية 2014:

1. الاقتصاد الجزائري حسب تقارير صندوق النقد الدولي:

أكد تقرير صندوق النقد الدولي حول الجزائر بخصوص النتائج التي ثم إعدادها في إطار المادة الرابعة لقانون صندوق النقد الدولي سنة 2010 أن مجلس إدارة الصندوق ينوه بالأداء الجديد للاقتصاد الجزائري المدعم بسياسات الميزانية الحذرة التي تنتجها السلطات، ويرى أن إستقرار قطاع المحروقات والأداة الديناميكية التي حققتها القطاعات المختلفة بالإستثمارات العمومية من شأنها دفع النمو الشامل إلى أكثر من 3% في سنتي 2010و 2011 و هذا حقيقة قد وقع ....لكن مجلس إدراة صندوق النقد الدولي أشار إلى أنه بالرغم من هذا التقدم الإيجابي يبقي البلد يواجه تحديات هامة تتعلق بضرورة تنويع الإقتصاد والحفاظ على الاستقرار الكلي مع ضرورة تقليص الميزانية ، وفي هذا السياق أضاف الصندوق أن **"برنامج إصلاحات هيكلية أكثر فعالية من المفروض أن يمكن من تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الإستثمارات الخاصة وتوفير فرص التشغيل "**، واعتبر صندوق النقد الدولي أن تحديث تعزيز القطاع المالي ضروريًا لدعم الإستثمار الخاص، هذا وأشاد المجلس كذلك بالجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لتحسين نوعية وفعالية النفقات العمومية،.مشجعا الصندوق السلطات على ضبط السياسة النقدية في حال وجود ضغوط أخرى للتضخم، حيث أشادوا بالسياسة المنتهجة من قبل السلطة النقدية للحفاظ على معدل صرف فعال قريب من مستوى متوازن ينسجم مع الإستقرار الخارجي.

---

[1] –تقرير الشركة الوطنية سوناطراك ، الجزائر ، جوان 2013 .

[2]- النفط في الجزائر ، الخبير النفطي مراد برور، تاريخ الموضوع ،2013 **المحملة من الموقع:**

http ://www. ar.wikipeia.org/wiki/

- ✓ فائض الحساب الجاري بعد تراجعه سنة 2009 عرف تحسنًا ملحوظًا سنة 2010 إرتفاع عائدات المحروقات التي آذت إلى إرتفاع إحتياطي الصرف؛
- ✓ تسيير الإقتصاد الكلي بحدر خلال السنوات العشرة الأخيرة مكنت من تشكيل إحتياطيات خارجية هامة واحتياطيات في الميزانية المدعومة في صندوق النقد الدولي ضبط العائدات مع الإبقاء على مستوى ضعيف للديون؛
- ✓ في المقابل أشارت إلى أن صادرات الجزائر خلال عام 2010 بلغت 56.66 مليار دولار فيما ثم تسجيل 44 مليار خلال عام 2009 أي بارتفاع فاق 25 % .

كما احتلت الجزائر المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إرتفعت بنسبة 17 % لتبلغ نحو 416 مليار دولار خلال عام 2010 كما واصل النمو بمعدلات 13%و20% خلال عام 2011 و 2012 على التوالي مع تحسن الإقتصاد العالمي حيث من المقرر أن يصل إجمالي التدفقات في عام 2012 بنحو 575 مليار دولار وهو المبلغ الذي يضل أقل من الذروة التي وصلت لها هذه التدفقات قبل أزمة 2008 مما يلقى بالضوء على حدة تأثير الكساد الأخير .[1]

2. النمو الاقتصادي حسب الصندوق:

في تقرير صندوق النقد الدولي حول الآفاق الإقتصادية العالمية نموًا اقتصادياً للجزائر بنسبة 4.3 % لعام 2014 و4.1 %في عام 2015 مقابل 0.7 % في عام 2013 ، وهو مستوى من النمو حسن بالمقارنة مع المعدلات المسجلة في الأعوام الأخيرة بالنظر إلى الأزمة الإقتصادية العالمية مند عام 2008 وبعد إندلاع ما يسمى بالربيع العربي .بعد رفع توقعات النمو العام الجاري من المفترض أن ترتفع نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 3.7 % في عام 2014 ويرافق تحسن معدل النمو الإجمالي إرتفاعًا طفيفً في معدل التضخم الذي بحسب التقرير قدّر أنه سينتقل من 3.3 % من العام 2013 إلى 4% في عام 2014 سيحافظ التضخم على نفس المستوى في عام 2015. أما الجدول الموالي فيوضح معدلات النمو إلى غاية 2018.[2]

الجدول رقم 01 "النمو الاقتصادي في الجزائر 2003- 2018 "

سنوات	2013[a]	2014	2015	2016	2017	2018[b]
الناتج المحلي الإجمالي	3.1	3.4	3.2	3.4	3.6	3.5
الإستهلاك الخاص	5.1	7.6	3.7	4.6	5.0	5.3
الإستهلاك الحكومي	3.1	6.0	4.3	2.0	3.0	2.0
الإستثمار الإجمالي الثابت	4.5	6.4	3.0	5.0	6.0	5.4

[1]- طويل آسيا ، " **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة قطاع البتروكيماويات دراسة حالة الشركة الكبرى سوناطراك –أوبك** " أطروحة دكتواره في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2015/2014 ، ص247، نقلا عن :المادة الرابعة لقانون صندوق النقد الدولي ، التقرير مجلس إدارة الصندوق ، واشنطن ، 2010.

[2] - طويل أسيا ، مرجع سبق ذكره ، ص 248 ، نقلا عن :

Country Repert May 2014,"Algeria Generate on April 30th2014". Economist Intelligence unit Limited 2014.London, p8.

4.6	2.9	1.6	1.4	1.3	5.6-	**الصادرات من السلع والخدمات**
8.6	7.5	5.2	4.1	6.7	8.3	**الواردات من السلع والخدمات**
4.5	4.9	4.1	3.3	6.6	4.9	**الطلب المحلي**
1.6	2.0	2.2	1.8	2.0	2.1	**الزراعة**
4.9	5.0	3.8	4.0	3.0	2.5	**الصناعة**
1.9	2.0	3.0	2.4	4.2	4.1	**الخدمات**

Source: country Repart May 2014 ″Algeria Generate on April 30th2014″. Economist Intelligence unit Limited 2014 .London, p9.

a: تقديرات وحدة الذكاء الإقتصادية **b :** توقعات وحدة الذكاء الإقتصادية

3. المخطط الخماسي الجديد 2015-2019:

تسعى الحكومة الجزائرية من خلال هذا المخطط على تشجيع بروز اقتصاد متنوع وتنافسي لمخطط التنمية الخماسي الجديد 2015-2019 .و أهم ما يركز عليه المخطط:

- تحديد سقف لاحتياطي الصرف يقدر بحوالي 200 مليار دولار؛
- ضبط الإيرادات لتفوق 5600 مليار دج؛
- مع العمل على تقليص المديونية الخارجية؛
- العمل على تفعيل دور إحتياطي العملة الصعبة و الأصول الموجودة بصندوق ضبط الإيرادات و جعلها فرصة لتمويل إقتصاد تنافسي ومنتج في ظل الأزمة المالية الدولية المستمرة؛
- البرنامج بدعوة المستثمرين داخل الوطن وخارجه إلى إبرام عقود الشراكة مستقبلاً من أجل دفع عجلة التنمية. [1]

ثالثا : التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر :

تواجه الجزائر في إنتاج النفط عدة تحديات يمكن أن نلخص أهمها كالآتي:

التحدي الأول : مادة النفط مادة ناضبة و بالتالي لا بد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجع إستخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح .

التحدي الثاني: انخفاض أسعار الغاز الطبيعي الجزائري.

لقد صنّف الاقتصاد الجزائري في المركز الرابع كأكبر اقتصاد في العالم العربي للعام 2012 بنحو 197 مليار دولار، بسبب ضخامة إنتاجها النفطي المقدر بنحو حوالي مليوني برميل يوميا وتصدير 85 مليار متر مكعب من الغاز، وهو من أعلى مستويات الإنتاج في الدول العربية. إن المركز الرابع الجزائر كأقوى اقتصاد لا يرجع حسب الخبراء إلى كفاءة الاقتصاد وتحرك رؤوس الأموال وإنما يرجع أساساً إلى قوة الدخل الذي يعتمد أساساً على مداخيل النفط والغاز. [2]

أ. الغاز الصخري في الجزائر البديل المجهول العواقب:

إن الغاز الصخري هو **" غاز طبيعي يكون حبيساً بين الصخور الرسوبية"**، أما بالنسبة للإحصائيات فتشير الأرقام المتاحة حاليا إلى أن الاحتياطيات الجزائرية القابلة للاستغلال من الغاز الصخري تقدر ب 19.8 ألف مليار م^3 ، فيما أشارت الوكالة الدولية للطاقة عام

---

[1] ـ مصادقة على المخطط الخماسي الجديد (2015-2019) ،برنامج رئيس الجمهورية بعد إنتخابات ، 13 ماي2014.

[2] ـ الجزائر الأعلى عربيا في إنتاج المحروقات ،التقرير السنوي لمعهد التمويل الدولي ، واشنطن ، 2014.

2011 إلى وجود كميات في حدود 6440 مليار م^3 غاز صخري في الجزائر .وبلغ الاستهلاك المحلي بالجزائر من الغاز الطبيعي عام 2012 نحو 29 مليار م^3 في حين واصلت صادرات البلاد من الغاز تراجعها إلى 43 مليار م^3 عام 2013 ، إن الاستهلاك المحلي سيرتفع إلى 55 مليار م^3 وفي حالة لم تسارع الجزائر إلى تنويع اقتصادها الذي يعتمد بشكل أساسي على النفط، فإن البلاد ستكون على موعد مع متاعب اقتصادية واجتماعية جمة بسبب تراجع عائداته النفطية ب 75% في عام 2020 .[1]

كما تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميًا التي من حيث مخزون الغاز الصخري و لكن يجب الوقوف على مزايا و عيوب هذا البديل للطاقة التقليدية:

ب. مزايا الغاز الصخري: أنه -يتطلب وقتاً أقصر للحصول عليه مقارنة بالغاز التقليدي؛

- يحتاج إلى مصادر طاقة أنظف؛
- الرفع من سلامة التموين للبلدان المستوردة للغاز.

ت. عيوب الغاز الصخري: بالنسبة لعيوب هذه الطريقة فتتركز في تكاليف البحث و الحفر ؛

- الضرر الذي قد يحصل للبيئة نتيجة هذه التقنية من تلوث و تغير المكونات(نظرًا للتصديع و الحفر،...)؛
- المعارضة الشعبية لمثل هذه التقنية نظرًا للضجة الإعلامية و اختلاف آراء الباحثين بين مؤيد و معارض .[2]

رابعا/ دراسة مقارنة لآثار الأزمة النفطية الأخيرة على اقتصاديات مجموعة من البلدان:

ترتبط موجة الانخفاض الكبير – وغير المتوقع – في أسعار النفط التي يشهدها العالم منذ سبتمبر 2014 بفريق من الرابحين وآخر من الخاسرين عربيا ودوليا .

1.آثار انخفاض النفط على مجموعة من الدول العربية:

تواجه الدول العربية المنتجة للنفط تأثيرات مختلفة فحسب التقرير السنوي للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في أفريل 2015 فالاقتصاد السعودي أكثر تحملا للأزمة من غيره من البلدان لما يكسبه من مبالغ ضخمة من العملات الأجنبية، كما أن الجزائر ستتمكن على المدى المتوسط فقط من استيعاب التراجع في سعر النفط بفضل انخفاض مستويات الدين العام ووفرة الاحتياطيات النقدية، وفي المقابل سيواجه كل من اليمن وليبيا تداعيات كبيرة[3].

أ- بالنسبة للدول المستوردة للنفط:

بالنسبة للدول النامية عمومًا يختلف الأثر اختلافاً كبيرًا بين البلدان المُصدِّرة للنفط والبلدان المستوردة له ومن المتوقع أن تكون لهبوط أسعار النفط آثار وتداعيات سلبية خطيرة على موازين المالية العامة والمعاملات الجارية للبلدان المنتجة للنفط.،أمَّا بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط فالأثر الإيجابي فسوف يستغرق تحقُّقه وقتاً أطول، بالنسبة

---

[1] - وكالة الطاقة الدولية الشهرية – بداية 2014.

[2]- أحمد جابة،سليمان كعوان،" **الغاز الصخري في الجزائر في ضوء التجربة الأمريكية"**،المحملة من الموقع: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_441_ahmad_jaba.pdf بتاريخ 2.08.2016.

[3] - التقرير السنوي رقم 8 الصادر من قبل الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة و الزراعة للبلاد العربية،" استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية2015 في ظل تزا حم التحولات و المتغيرات"،أفريل 2015 .

للصين فقد بدأت(وهي مستهلك رئيسي للنفط)تدخل مرحلة من التنمية أقل كثافة في استهلاك النفط.[1]

حالتي مصر و تونس:

- أصبحت مصر مستورداً صافياً للنفط، نظرًا لازدياد الاستهلاك بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 2 في المائة خلال السنوات العشر الماضية ليفوق مستوى إنتاج النفط .ومن المُتوقَّع أن يُؤثِّر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد من خلال تقليص عجز المالية العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات التضخم والفقر .و حسب البنك الدولي فإن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرًا إيجابيا في مستوى النمو، إذ سيؤدي هبوط أسعار النفط إلى تعزيز قدرة الحكومة والشركات على توفير إمدادات كافية من الطاقة بأسعار السوق(بفضل انخفاض تكلفة استيراد النفط والغاز).

- كانت للأزمة الأثر الايجابي على الاقتصاد التونسي خصوصًا الأثر الرئيسي في جانب المالية العامة من خلال انخفاض تكاليف دعم منتجات الطاقة وعلى ميزان المعاملات الجارية من خلال تحسُّن الميزان التجاري النفطي كما أن الآثار على معدلات التضخم والنمو الفقر فسوف تكون متوسطة. [2]

ب- بالنسبة للدول المصدرة للنفط:

بالنسبة لدول **مجلس التعاون الخليجي** عرفت أثرًا سلبيًا جدّ معتبرًا حيث تراجعت (أرصدتها) نسب فوائض حسابها الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي عام2014 بشكل ملحوظ .ومن المتوقع أن يتعمّق في 2015 التراجع لا سيما بالنسبة إلى **سلطنة عمان والسعودية** اللتين سيتحول فوائضهما الجاري إلى عجز، وكذلك بالنسبة إلى **الكويت** وقطر اللتين من المتوقع انخفاض فوائضهما الجاري بشكل كبير، ولكن بشكل أقل (بالنسبة إلى الإما رات و البحرين).[3]

مثل:الاقتصادي السعودي إلى أين ؟

تواجه المملكة العربية السعودية ضغوطًا اقتصادية تعد الأكبر في تاريخها[4]، نتيجة تراجع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، والتي سجلت أدنى سعر لها منذ 12 عامًا، بالإضافة إلى التحديات الإقليمية التي تواجها المملكة. ويعتمد الاقتصاد السعودي بشكل كبير على إيرادات النفط، والتي شكلت نحو 73 %من إيرادات المملكة خلال العام المالي الماضي 2015، حيث تتوقع أن تسجل إيرادات النفط نحو 444.5 مليار ريال في 2015، من إجمالي إيرادات 608 مليار ريال.

---

[1] - تقرير البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،" **الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**"-انخفاض أسعار النفط- ،العدد الرابع، جانفي 2015 ، ص:3- 4 .

[2] - نفس المرجع أعلاه،ص ص 7-9.

[3] - أسامة نجوم ،دراسة للمركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،" **تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط** "، أفريل 2015،ص 4.

[4] - وثيقة من إعداد الصندوق النقد الدولي ، فرع الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ، " **التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب** ،جانفي 2015، ص :15-16.

اظهر تقرير[1] حديث لوزارة المالية أرقاما مخيفة حول انهيار الاقتصاد السعودي 2016 ،حيث أظهر التقرير عجز الميزانية السعودية لعام 2016 وسيعجز الاقتصاد كثيرا خلال الأشهر العشرة القادمة وتحديدا عام 2017 .والجدول التالي يوضح محدودية النمو في بعض الدول.

جدول رقم 02 " النمو محدودا بسبب استمرار أسعار النفط المنخفضة "

	معدل النمو %		
	2015	2016	2017
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان [1]	2,5	3,1	3.5
البلدان المصدرة للنفط [2]	1,9	2,9	3,1
النمو النفطي	2,1	6,0	3,1
النمو الغير النفطي	1,5	1,9	2,8
مجلس التعاون الخليجي	3,3	1,8	2,3
النمو النفطي	2,8	1,0	1,3
النمو الغير النفطي	7,9	2,5	3,0
البلدان المستوردة للنفط [3]	3,8	3,5	4,2
مجلس التعاون الخليجي والجزائر	3,3	2,1	2,4

مصدر: السلطات الوطنية وحسابات ، خبراء صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2016 .

1 – لا تشمل الجمهورية العربية السورية .

2- الجزائر ،البحرين، إيران والعراق ،الكويت وليبيا، عمان وقطر ، المملكة العربية السعودية ،الإمارات وليمن .

3- أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن وموريتانيا والمغرب وباكستان ولبنان والسودان وتونس.

ت- ملخص عام حول أهم الدول الخاسرة والرابحة من انخفاض أسعار النفط العالمي:

من المكسيك حتى فنزويلا والدول التي تقع بينهما، هذه هي أهم الدول الخاسرة والرابحة من انخفاض أسعار النفط العالمي[2].

- المكسيك:

بدأت المكسيك في فتح قطاع البترول والغاز أمام الاستثمار الخاص بعدما يقرب من 80 عامًا من سيطرة الحكومة، ولكنها أبقت على هذا الاستثمار محجمًا بسبب انخفاض أسعار النفط، .والفائدة الكبيرة التي ستعود على المكسيك أنها ستستورد نحو نصف احتياجاتها من البترول بأسعار أرخص،

---

[1] - أفاق الاقتصاد الإقليمي – نشرة صندوق النقد الدولي – نشرة الالكترونية -25 أبريل 2016 الموقع

https/www.mf.org\external\arabic\puds\ft\reo\2016\menap0416.pdf.

[2]- سمر هاني ،**"الرابحون والخاسرون من انخفاض أسعار النفط ،"** بوابة مصراوي ،17 ديسمبر 2014 الموقع

www.masrawy,com\new\new.

- الولايات المتحدة :
بينما قد يؤدي انخفاض الأسعار إلى إبطاء ثورة النفط الصخري بالولايات المتحدة، إلا أنه يُعد من الأخبار السعيدة للاقتصاد الأمريكي حيث سيوفر انخفاض أسعار النفط حوالي 75 مليار دولار من إنفاق الشعب الأمريكي على السلع الأخرى أي نحو 0.7 %من مجموع استهلاك الولايات المتحدة..

- منطقة اليورو:
تعد منطقة اليورو أحد أهم المناطق التي يعود عليها انخفاض أسعار النفط بالمنفعة، حيث أنها تستورد 88 %من احتياجاتها من النفط.

- النرويج:
تُعد دولة النرويج واحدة من أهم المنتجين للنفط حيث أنها أهم بلد نفطي في **أوروبا** الغربية ولذلك هي من الدول التي تواجه خطر انخفاض الأسعار، كما أكد أحد محافظي مدن **النرويج** أن انخفاض سعر البرميل الواحد لأقل من 70 دولارًا قد يتسبب في قيام شركات النفط بخفض استثماراتها وتأخير مشاريعها.

- روسيا:
أكد التقرير أن انخفاض أسعار الوقود بالإضافة إلى أزمة أوكرانيا تسببت في عصف الاقتصاد الروسي، حيث أن الغاز والوقود يمثلان نحو 75 %من صادرات **روسيا** وأكثر من نصف عائدات الميزانية. وكان الروبل الروسي "العملة الرسمية لروسيا" قد انخفضت من قبل تحت ضغط المخاطر الجيوسياسية منذ أزمة أوكرانيا،وتراجعت بشكل أكبر مند بدء هبوط أسعار النفط.

- تركيا:
وقال محمد شيمشك وزير المالية التركي إن بلاده لا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها واحدة من الدول "الهشة الخمس" ذات الاقتصادات الناشئة، وذلك لأن انخفاض أسعار النفط يساعدها في تضييق عجز الحساب الجاري بأنقرة، والتي تُعد أحد النقاط الضعيفة اقتصاديًا بتركيا.وتعتمد تركيا بشكل كبير على الوقود الأجنبي - حيث بلغت قيمة استيراد الطاقة العام الماضي نحو 56 مليار دولار - إلا أن المسؤولين أكدوا أن العجز يقل بأكثر من 400 مليون دولار لكل 10 دولار انخفاض في أسعار النفط.

- إيران:
أشار التقرير إلى أن **إيران** بالفعل كانت تعاني من تأثير العقوبات التي فُرضت عليها من الغرب بسبب برنامجها النووي قبل انخفاض أسعار الوقود.وتسعي الحكومة الإيرانية بقيادة حسن روحاني لإعادة توازن الاقتصاد عن طريق تقليل اعتمادها على النفط في ميزانية العام الجديد التي تبلغ 93.6 مليار دولار أي من 50 %لما يقرب من الثلث.

- اليابان:
تُعد **اليابان** واحدة من أوضح الفائزين بانخفاض أسعار النفط، ففي العام المالي الماضي وحتى مارس 2014، أنفقت الدولة الفقيرة في إنتاج الطاقة نحو 236 مليار دولار على الوقود المعدني والمرتبط بأكثر من 90 %بالنفط.

- الصين:
على غير المتوقع، فإن الصين لن تستفيد من **انخفاض أسعار النفط** بشكل كبير برغم أنها أكبر دول العالم استيرادًا للنفط.ويعود ذلك جزئيًا إلى اعتمادها الكبير على الفحم مما يعني أن الاقتصاد يتعرض لأسعار النفط من خلال قطاع النقل.

- فنزويلا:

قدر المحللون الاقتصاديون خسارة **فنزويلا** بـ 700 مليون دولار لكل دولار ينخفض في سعر النفط، وحتى قبل الوضع الحالي والخسارة الناتجة عنه كان هناك توقعات بمواجهة الدولة - التي تبلغ إيراداتها من تصدير النفط حوالي 96 % من بين كافة المنتجات الأخرى التي تصدرها - للعجز المالي.

الخاتمة:

و في الأخير بالنسبة للجزائر فالواقع المعيش يؤكد أن التنبؤات كانت تشير إلى حصول اختلال في الاقتصاد الوطني على المدى الطويل و لكن الواقع غير ذلك ففي المدى القصير فقط بدأت بوادر الأزمة تظهر جليًا من خلال إجراءات الدولة التي تطالب بصفة مباشرة و غير مباشرة بالتقشف تارة أو "الاقتصاد في النفقة " دون التصريح مباشرة أننا في سياسة تقشف أو أزمة على رغم من الإجراءات التي تتخذها الدولة من هنا و هناك محاولة جمع الأموال للخزينة العمومية بأي وسيلة،

و في الأخير يمكن عرض مجموعة من الحلول المستعجلة التي يمكن تطبيقها حسب الخبراء في ظل استمرار انخفاض أسعار البترول فلا بدّ على الدول التي تعاني من هذه العواقب من ضمنها الجزائر اتخاذ مجموعة من **التوصيات** أهمها:

- الحاجة إلى التصحيح و التنويع على المدى المتوسط من خلال الحدّ من الإنفاق الجاري بما فيها مراجعة الرواتب ؛
- شروع بعض البلدان بالفعل في تنفيذ إصلاحات الدعم) كأذربيجان والبحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة (أو بدأت تناقشها) كعُمان (الجزائر ليست ضمن هذه البلدان)؛
- تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط فعلى سبيل المثال الجزائر تزخر بأراضي زراعية خصبة و مناطق طبيعية جذابة تستلزم الاهتمام أكثر بهذين القطاعين الحساسين لدعم الاقتصاد الوطني ؛
- عدم التركيز على المورد الوحيد النفطي فالدراسات تشير إلى قرب زواله في حدود 2030؛
- تحسين بيئة الأعمال(تحسين المنافسة، تعزيز الدور المالي للبنوك،...)

قائمة المراجع:

1. احمد عمار ،"**بعد نهاوي أسعار النفط الاقتصاد السعودي الاقتصادي السعودي إلى** أين ؟ "،بوابة مصراوي ،9يناير 2016 موقع
www.masrouy.com\...\Economy\..\2016\..

2. أحمد جابة،سليمان كعوان،" **الغاز الصخري في الجزائر في ضوء التجربة الأمريكية"**،المحملة من الموقع:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_441_ahmad_jaba.pdf
بتاريخ 2.08.2016

3.أسامة نجوم ،دراسة للمركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،" تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط "،أفريل 2015،ص 4.

4. أفاق الاقتصاد الإقليمي – نشرة صندوق النقد الدولي – نشرة الالكترونية -25 أبريل 2016 الموقع
https/www.mf.org\external\arabic\puds\ft\reo\2016\menap0416.pdf

5. بن عنتر عبد الرحمان، **"مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و آفاقها المستقبلية "**، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني ،جوان 2002، ص ص 2-3.
6.بن مسعود محمد، **"الشراكة الأجنبية و نقل التكنولوجيا"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة بسكرة الجزائر، ص ص112 – 113 .
7. تقرير البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،" الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"-انخفاض أسعار النفط- ،العدد الرابع،جانفي 2015 ص ص :3-4.
8. سمر هاني ،**"الرابحون والخاسرون من انخفاض أسعار النفط ،"** بوابة مصراوي ،17 ديسمبر 2014 الموقعwww.masrawy,com\new\new
9. طويل آسيا ، " **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تحديات العولمة قطاع البتروكيماويات دراسة حالة الشركة الكبرى سوناطراك –أوبك** " أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2015/2014 ، ص 247.
10. طويل أسيا ، مرجع سبق ذكره ، ص 248 ، نقلا عن :
Country Repert May 2014,"Algeria Generate on April 30th2014". Economist Intelligence unit Limited 2014.London
11. الاقتصاد الجزائري ، المحملة من الموقع :www.sidiamer.com
12. التقرير الإحصائي السنوي ، الصندوق النقد الدولي ، 2014 .
- US .Energy Information Administration country Analysis, Brief, Algeria, Last updated july 24, 2014, p9

13. النقرير الشركة الوطنية لسوناطراك ،2013
14. النفط في الجزائر ، الخبير النفطي مراد برور، تاريخ الموضوع ،2013 **المحملة من الموقع :**
http://www.ar.wikipeia.org/wiki/
15. الجزائر الأعلى عربيا في إنتاج المحروقات ،التقرير السنوي للمعهد التمويل الدولي واشنطن ، 2014
16. الوكالة الطاقة الدولية الشهرية – بداية 2014
17.التقرير السنوي رقم 8 الصادر من قبل الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، " استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية في ظل تزايد حجم التحولات والمتغيرات" ، أفريل 2015 .
18. مصادقة على المخطط الخماسي الجديد (2015-2019) ،برنامج رئيس الجمهورية ،بعد إنتخابات ، 13 ماي2014.
19. وثيقة من إعداد الصندوق النقد الدولي ، فرع الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ، " التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب ،جانفي 2015، ص ص :15-16.